

Distr.: General
4 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 12 (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2019

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتعاون المشترك القائم بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام 2019. ويلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين للتشجيع على اتباع نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية، سعياً إلى زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يدعم الولايات الحكومية الدولية.

وفي عام 2019، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية بتركيز الجهود على مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبتعزيز القدرات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة من خلال العمل المشترك. وتضمنت الأعمال البرنامجية إقرار الخطط على نطاق المنظومة لتنمية القدرات فيما يتعلق بالكفاء الاصطناعي، ومستقبل العمل، ومستقبل التعليم والتنمية الحضرية المستدامة؛ واتخاذ المزيد من الخطوات نحو الارتقاء بالابتكار؛ والتفكير في دور المجلس في حفز الجهود المبذولة في سياق عقد العمل للتجديد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي مجال التنسيق الإداري، واصل المجلس تشجيع الاعتراف بممارسات الأعمال والمواءمة بينها؛ وتعزيز إدماج مسائل الإعاقة على نطاق المنظومة؛ والترويج لزيادة التعاون في مجال المشتريات؛ والشروع في وضع استراتيجية إطارية للموارد البشرية للقوى العاملة في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تركز على الضحايا للتصدي للتحرش الجنسي، ولا سيما فيما يتعلق بتوافر القدرات البشرية والإمكانات في مجال التحقيق على نطاق المنظومة. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.



أولا - مقدمة

- 1 - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، يتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يُعدّ استجابة لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة 4 (ب) من قرارها 289/64 المتعلق بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والداعي إلى إدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق.
- 2 - وشددت الجمعية العامة، في قرارها 1/70، على دور منظومة الأمم المتحدة في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأشارت إلى الميزة النسبية لمنظومة تتوافر لها الموارد الكافية وتتولى بالنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية.
- 3 - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 251/74، استنتاجات وتوصيات لجنة البرامج والتنسيق بشأن التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2018 (E/2019/10) ودعمها لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، الذي يهدف إلى ضمان اتباع نهج متسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، على النحو الوارد في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين (انظر A/74/16، الفصل الثالث، الفرع ألف).
- 4 - ويشتمل هذا التقرير على أبرز الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام 2019 برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. وباعتباره هيئة تنسيق، يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين، وكذلك اثنتان من آلياته الفرعية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتعزيز اتساق السياسات وأسلوب الإدارة بغية زيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وتتفق أنشطة المجلس مع الولايات الحكومية الدولية وتدعم أولويات الدول الأعضاء.
- 5 - والهدف من هذا التقرير توضيح الطريقة التي قام بها مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية، طوال عام 2019، بتركيز الجهود على مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية دعماً للخطة العالمية من خلال تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها، وتحسين المهام الإدارية والتنفيذية، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والتنسيق مع الأنشطة الأخرى المشتركة التمويل.
- 6 - وظلت الشفافية والمساءلة من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ففي عام 2019، واصل المجلس ما درج عليه من حيث المشاركة بنشاط في عمليات تبادل الآراء الموضوعية مع الدول الأعضاء عن طريق الحوارات الرسمية وغير الرسمية وزيادة إثراء المعلومات المتوافرة على موقعه الشبكي (www.unsceb.org). وواصل المجلس أيضاً التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وكذلك مع مجلس مراجعي الحسابات، حسب الحاجة.

ثانياً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- 7 - وفقاً لقرار الجمعية العامة 8/70، الذي أقرت فيه الجمعية بالدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة الدعم المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030، ركز المجلس جل اهتمامه في عام 2019 على تعزيز التنسيق والاتساق في مجال السياسات والبرامج على نطاق المنظومة دعماً للأهداف في ظل التغيير الاجتماعي الاقتصادي والبيئي والتكنولوجي السريع.

8 - وعلى وجه التحديد، أعلن مجلس الرؤساء التنفيذيين بقوة آراءه بشأن تغير المناخ، وكذلك بشأن الخطط الموضوعة على نطاق المنظومة لتنمية القدرات فيما يتعلق بالكفاء الاصطناعي، ومستقبل العمل، ومستقبل التعليم والتنمية الحضرية المستدامة. واتخذ الأعضاء مزيداً من الخطوات نحو زيادة الابتكار في منظماتهم، وبهذه الروح، حاولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تطبيق أدوات وتقنيات جديدة للاسترشاد بها في الاضطلاع بدورها في مجال اتساق السياسات. وقبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتوقعا لضرورة أن يعجل المجتمع الدولي بالجهود المبذولة خلال عقد العمل لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، فكر المجلس أيضاً في دوره في حفز العمل وتعزيز الطموح، وكذلك في أهمية اتباع نهج استراتيجي جديد في مجال الاتصالات.

ألف - الإجراءات المتعلقة بالمناخ

9 - في حين أن تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي استمرت في تحطيم الأرقام القياسية في عام 2019، ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تعمل على التعجيل بالعمل المناخي على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، مع الاعتراف بالتغيرات البعيدة المدى وغير المسبوقة في جميع جوانب المجتمع التي ستكون مطلوبة للحد من الاحترار العالمي⁽¹⁾ واعترافاً بتغير المناخ بوصفه تهديداً عالمياً وجودياً، قرر الأمين العام عقد مؤتمر قمة بشأن العمل المناخي في نيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2019، حيث دعا قادة العالم إلى بذل جهود متضافرة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل رفع مستوى طموحه بقدر كبير وحشد الإرادة السياسية للعمل التحولي لمكافحة تغير المناخ. وللاستفادة من القدرات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة دعماً لرؤية الأمين العام بشأن مؤتمر قمة عملي المنحى، أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام 2019، مناقشة مخصصة لتغير المناخ. وفي مساهمة على نطاق المنظومة، وجه قادة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نداء مشتركاً إلى مؤتمر القمة، دعا فيه الدول الأعضاء إلى زيادة طموحها واتخاذ إجراءات ملموسة لقصر الزيادات في درجات الحرارة العالمية على 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، بما في ذلك الالتزام بالإجراءات والأهداف في مجالات التخفيف، والتكيف، وتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ والابتكار، وكذلك زيادة طموح منظومة الأمم المتحدة في مكافحة تغير المناخ وإدماج اعتبارات التنمية المستدامة على نحو أكثر منهجية في عملياتها. ووضعت الخطوات المحددة لاستراتيجية للاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030 (CEB/2019/1). وأقر المجلس المرحلة الأولى من الاستراتيجية في دورته العادية الثانية لعام 2019 (انظر الفقرة 34 أدناه).

باء - الآثار المترتبة على التكنولوجيات السريعة التطور

10 - في عام 2019، واصل المجلس ولجنتيه الرفيعتي المستوى العمل المتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات السريعة التطور؛ وقدرتها على المساهمة في التعجيل بتحقيق الأهداف؛ ودور منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تسخير فوائد التكنولوجيات الجديدة مع التصدي في الوقت نفسه للمخاطر والتقليل إلى أدنى حد من الآثار المزعزعة

(1) في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2018، أقر بضرورة خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى الصفر الصافي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين لكي تتاح فرصة معقولة لقصر الاحترار العالمي على 1,5 درجة مئوية.

للاستقرار (انظر E/2019/10، الفقرات 8-23). وهذا الجهد هو استجابة للفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 17/73 بشأن أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، الذي دُعي فيه الأمين العام إلى توجيه انتباه مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أهمية أن تضع كيانات الأمم المتحدة هذه المسألة في اعتبارها.

11 - وفي أعقاب عملية تشاورية مشتركة بين الوكالات، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في نيسان/أبريل 2019، على ثلاثة منتجات مترابطة، أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين بعد ذلك في دورته العادية الأولى لعام 2019، وهي: (أ) استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل (انظر CEB/2019/1/Add.2)، لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في وضع إطار مشترك للسياسات العامة لضمان توفير فرص عمل لائقة للجميع في مجتمعات المستقبل؛ (ب) النهج الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخريطة الطريق لدعم تنمية القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي (انظر CEB/2019/1/Add.3)، لتوجيه كيانات الأمم المتحدة في تحديد أولويات إجراءاتها المتصلة بتسخير فوائد الذكاء الاصطناعي والتخفيف من مخاطره في سياق تحقيق الأهداف وفي دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ (ج) النهج الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التعليم والتعلم للجميع الشاملين لجميع والمنصفين والمبتكرين (انظر CEB/2019/1/Add.4)، لتعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لتحسين كل من إمكانية الحصول على ما يوفر من التعليم والتعلم ونوعيته من أجل الإعداد بشكل أفضل للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمعات في المستقبل.

12 - وأكد المجلس، من خلال تأييده للاستراتيجيات الثلاث، أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية في تحديد الأولويات، ووضع السياسات وتنمية القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين القيمة التي يتحلى بها ليس مجرد توفير منبر للجهات صاحبة المصلحة فحسب، بل أيضاً القيام بدور نشط في وضع شكل للمناقشة بشأن وضع القواعد والمعايير على أساس قيم الأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً ربط هذا العمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرفيعة المستوى بالجهود الأخرى، بما في ذلك الجهود المبذولة استناداً إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعنية بالتعاون الرقمي.

جيم - التنمية الحضرية المستدامة

13 - في سياق المناقشة التي أجرتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بشأن التكنولوجيات الجديدة والمسائل الجديدة، أعادت اللجنة النظر أيضاً في موضوع التحضر المستدام⁽²⁾، معترفة بالمخاطر والفرص التي تنطوي عليها التنمية الحضرية المستدامة والتي ترتبط بتغير المناخ والاتجاهات الكاسحة مثل الابتكار التكنولوجي. وأسفرت عملية تشاورية مشتركة بين الوكالات عن وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الحضرية المستدامة (انظر CEB/2019/1/Add.5)، وفقاً للدعوة الواردة في

(2) في دورتها الحادية والثلاثين، في آذار/مارس 2016، أقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما بعد، ورقة بشأن التوسع الحضري والتنمية المستدامة، وضعت بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، باعتبارها إسهاماً على نطاق المنظومة في الالتزام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة بدعم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر 2016، وإعادة تأكيد لهذا الالتزام الجماعي.

قرار الجمعية العامة 226/72 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وفي أيار/مايو 2019، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين الاستراتيجية، التي تهدف إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تسخير القوة التحولية للتنمية الحضرية المستدامة للتعبير بالتقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 والأهداف وتحقيق أهداف وغايات الخطط الأخرى.

دال - النهج الابتكارية إزاء دعم التنمية المستدامة

14 - سلم مجلس الرؤساء التنفيذيين كذلك، في مداولاته بشأن الآثار المترتبة على التكنولوجيات السريعة التطور، بضرورة أن تزداد مهارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نفسها في فهم التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. واتفق الأعضاء على أهمية تعميم استخدام ممارسات أكثر ابتكاراً في العمليات اليومية في منظماتهم كي تكون مجهزة على نحو أفضل للتعامل مع التحديات التي يواجهها العالم ومن أجل تقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق الأهداف. ويوأم المسعى مع الدعوة الموجهة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المهمة للاستفادة من الجهود الرامية إلى تيسير وحفز الابتكار في تنفيذ خطة عام 2030، الواردة في القرار 254/73 المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين".

15 - وعلى سبيل المساهمة في تحقيق هذا الهدف، كلف المجلس شبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة⁽³⁾ في عام 2018 بقيادة عملية لوضع مجموعة أدوات للابتكار، بهدف توفير ممارسات وتوجيهات رائدة لكيانات منظومة الأمم المتحدة لمساعدتها في تعزيز الابتكار وتوسيع نطاقه. واستعرض المجلس، في دورته العادية الأولى لعام 2019، النسخة الإلكترونية من مجموعة الأدوات، التي تضمنت تقييماً تشخيصياً ووحدات مواضيعية بشأن استراتيجية الابتكار، والشراكات، والهيكل، والثقافة والتقييم. واسترشد محتوى مجموعة الأدوات بتجارب الأمم المتحدة والممارسة العالمية الرائدة في مجال الابتكار، وقام ممارسون من جميع أنحاء المنظومة باختباره والتصديق عليه لكفالة أنه يلبي احتياجات الأمم المتحدة. واعترفاً بقيمة الموارد المشتركة، رحب المجلس بمجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار⁽⁴⁾، والتزم الأعضاء بتشجيع استخدامها على نطاق المنظومة في إطار جهد أوسع نطاقاً يرمي إلى حفز ثقافة للابتكار وتعزيزها في كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأطلقت مجموعة الأدوات رسمياً في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وستستضيفها كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بدعم من شبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة⁽⁵⁾.

16 - وأجرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مناقشة استكشافية بشأن الرؤية الاستراتيجية في إطار الجهود التي بذلتها في دورتها السادسة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وذلك سعياً منها

(3) شبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة هي مجتمع تعاوني غير رسمي لمبتكري الأمم المتحدة المهتمين بتبادل خبراتهم وتجاربهم مع الآخرين لتعزيز الابتكار والنهوض به داخل منظومة الأمم المتحدة. والشبكة مفتوحة للمبتكرين من جميع وكالات الأمم المتحدة، وكذلك الشركاء الخارجيين، وحتى الآن انضم إلى الشبكة ممثلون من أكثر من 65 كياناً في أكثر من 100 بلد. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.uninnovation.network/.

(4) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <https://un-innovation.tools/>.

(5) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.unssc.org/featured-themes/new-un-innovation-toolkit.

إلى تطبيق أساليب عمل مبتكرة بهدف دعم تحقيق خطة عام 2030 وما بعدها⁽⁶⁾. وإقرارا بالفائدة الكبيرة للمنظورات الاستباقية والتكيفية والمدركة للمستقبل لإثراء عمل اللجنة في التصدي للتحديات المعقدة والمتراطة والسريعة التغير وغير المتوقعة التي يواجهها عالم اليوم، ومراعاة للخبرات الاستشرافية والقدرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وافقت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل 2019 على مواصلة إنشاء شبكة غير رسمية معنية بالاستشراف وإجراء عملية تجريبية بشأنها. وتمشيا مع الدور الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التفكير الاستشرافي والاستباقي والإبداعي والاستراتيجي بشأن التحديات العالمية الراهنة والناشئة، قررت اللجنة تركيز العملية التجريبية على الموضوع المحدد المتمثل في مستقبل العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مراعاة تأثير التحركات السكانية، بما في ذلك الناجمة عن تغير المناخ. واستنادا إلى الأعمال التي قام بها مؤخرا مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة بشأن هذا الموضوع، أي استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل (انظر الفقرة 11 أعلاه) والاستفادة من التحليلات والرؤى والبيانات الأخرى ذات الصلة المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، شرعت اللجنة في عملية استشرافية لمدة يوم واحد في دورتها الثامنة والثلاثين المعقدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأكدت الأهمية العملية للاستشراف الاستراتيجي وإمكانية تطبيقه على أعمال اللجنة في مجالي التحليل وتنسيق السياسات على نطاق المنظومة وقدمت توجيهات ملموسة لدعم تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل.

هاء - عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

17 - تأكيدا لعزم الدول الأعضاء على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وجعل العقد المقبل عقد عمل وإنجاز حتى لا يترك أحد خلف الركب (انظر قرار الجمعية العامة 4/74، المرفق)، ودعمًا للدعوة العالمية التي وجهها الأمين العام لعقد عمل من أجل تنفيذ الأهداف بحلول عام 2030، أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام 2019، مناقشة متعمقة بشأن الخطوات اللازمة لتحقيق التحول في النموذج الفكري في صميم الأهداف على مدى العقد المقبل والآثار الناجمة عنه فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة. واستكشف أعضاء المجلس أيضا كيفية زيادة الإمكانيات التي ينطوي عليها عقد العمل إلى أقصى حد ممكن وتعهدوا بتسخير قيادتهم الشخصية والتزامهم الجماعي لدعمه، بمجرد الإعلان عن بدئه. وفي هذا السياق، قدم مجلس الرؤساء التنفيذيين توجيهات واضحة بشأن عناصر وخطاب استراتيجية الأمم المتحدة فيما يتعلق بعقد العمل، مشددا على ضرورة التركيز على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بوصفها أساسا حيويا لتحقيق الأهداف.

18 - وأقر أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بأنه لن يكون من الممكن اتخاذ إجراءات معجلة لتحقيق الأهداف دون توافر بيانات وإحصاءات مصنفة ومفتوحة وعالية الجودة في الوقت المناسب، وكذلك القدرة على استخدامها. وسعيا إلى إتاحة عقد عمل فعال وتعزيز الدعم القائم على الأدلة المقدم لتحقيق التنمية المستدامة، عادت اللجنة الرفيعة المستوى إلى موضوع البيانات والتحليل في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وإدراكا من اللجنة للحاجة المستمرة والعاجلة إلى بيانات وإحصاءات محسنة

(6) الاستشراف هو قدرة تنظيمية يمكن أن تستخدمها منظومة الأمم المتحدة في جمع وتجهيز المعلومات عن بيئة العمل في المستقبل، مما يسمح بوضع سيناريوهات مختلفة لمستقبل بديل وإمكانيات بديلة. وفي حين أن أدوات الاستشراف ومنهجياته وعمليات التصميم في إطاره لا تتنبأ بالمستقبل، فهي قادرة على استكشاف البيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية الخارجية فيما يتعلق بالاتجاهات العامة والتطورات والاستفادة من تلك الرؤى لتصور المشهد الناشئ المتعلق بالموضوع المحدد.

دعماً لخطة عام 2030، طلبت أن تقوم لجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أعضاء اللجنة المهتمين، بإعداد مشروع خريطة طريق لتحديث بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة، على أن ينظر فيه في دورتها التاسعة والثلاثين. وبغية النهوض بنهج إبداعية داخل منظومة الأمم المتحدة وأيضاً تمسحياً مع خطة مجلس الرؤساء التنفيذيين في مجال الابتكار، واصلت اللجنة الرفيعة المستوى تقديم الدعم كذلك للمشروع في عملية تحليل تجريبية تنبؤية شاملة لجميع الركائز تركز على الترابط بين التشرّد، والمخاطر المناخية، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة العنف والتهديدات التي تتعرض لها سبل العيش في منطقة الساحل، بهدف تقديم استنتاجاتها في أواخر عام 2020.

19 - ومن الأمور الأساسية أيضاً لدعم عقد العمل، والتعجيل بإحراز تقدم بشأن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، أن تساهم منظومة الأمم المتحدة بصورة متماسكة ومؤثرة في الحد من أوجه عدم المساواة. وأجرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الثامنة والثلاثين، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل منظومة الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة وعدم التمييز الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين⁽⁷⁾، الذي يهدف إلى توجيه الجهود الجماعية التي تبذلها المنظومة لتحقيق المبدأ المركزي لخطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي ظل تزايد أوجه عدم المساواة على نطاق واسع، استرشدت مداولات اللجنة بتحليل التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك والثغرات والتحديات المنهجية التي يتعين التغلب عليها. وأيدت اللجنة الإجراءات الموصى بها لتعزيز تأثير منظومة الأمم المتحدة في الحد من أوجه عدم المساواة والتصدي للتحديات العامة الناشئة. وسيمضي فريق عمل يتألف من أعضاء اللجنة قدماً بتنفيذ تلك الإجراءات، وستنظر اللجنة في الموضوع مرة أخرى في عام 2020.

20 - وبعد مرور أربع سنوات على البدء بتنفيذ خطة عام 2030، لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه عقبات كبيرة أمام تحقيق الأهداف. ويجب على منظومة الأمم المتحدة، في إطار التزامها بعقد العمل، أن تضاعف من الدعم الذي تقدمه إلى البلدان والشعوب الضعيفة. ووفقاً للتكاليف الصادر عن الجمعية العامة⁽⁸⁾، يقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين، منذ عام 2013، الدعم لتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للفترة 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً ومتابعته على نطاق المنظومة، من خلال تقديم التقارير المنتظمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وعلى المنوال نفسه، يحتفظ مجلس الرؤساء التنفيذيين في جدول أعماله بمسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وفقاً للإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020⁽⁹⁾.

21 - ونظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في تقرير مرحلي أعده مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلطت اللجنة الضوء على الجهود التي تبذلها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمسألة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق الانتقال السلس لتقديم دعم معزز ومنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، والفرص المتاحة لكيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني

(7) انظر www.unsceb.org/CEBPublicFiles/CEB%20equality%20framework-A4-web-rev3.pdf

(8) عملاً بعدد من قرارات الجمعية العامة، ومن بينها القرار 232/74 الصادر مؤخراً.

(9) انظر قراري الجمعية العامة 294/70، الفقرة 69، و 232/74، الفقرة 22.

بأقل البلدان نمواً وعملياته التحضيرية، وأنشطة اللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات المعنية بتشجيع الاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً، والتقدم الذي أحرزه مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً حتى الآن. وأحاط مجلس الرؤساء التنفيذيين علماً بالتقرير وشجع جميع الكيانات ذات الصلة على التعاون الوثيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالدعم المقدم للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

واو - التواصل الهادف

22 - اعترافاً بأن أكبر التحديات التي يواجهها العالم تتطلب استجابة عالمية شاملة وطموحة من جانب جميع قطاعات المجتمعات وجميع قطاعات الاقتصاد العالمي، استكشف مجلس الرؤساء التنفيذيين سبل التواصل الهادف في دورته العادية الثانية لعام 2019. وأقر المجلس بالتأثير القوي لرواية القصص، وتأثير الرسائل الإيجابية، وعلى وجه الخصوص، بقيمة توفير حلول لإحداث تغيير نحو الأفضل. ومن الأهمية بمكان التواصل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الدول الأعضاء والمستفيدون والجمهور الأوسع نطاقاً، وكذلك إتاحة المجال للحوار. وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً حافزاً في تعزيز العمل وهي في وضع يمكنها من بناء الثقة والتحالفات. واتفق الأعضاء على أهمية تحديث أساليب الاتصال التي تعتمد عليها منظماتهم من أجل التواصل مع مجموعة متنوعة من الجماهير بشكل حقيقي، ومعرفة آمالهم وتطلعاتهم.

زاي - الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة

23 - اتفق المجلس على أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح فرصة قيمة للتفاعل مع جمهور واسع ومتنوع، ومعرفة التوقعات بشأن العالم في عام 2045، وسد الفجوات بين الآمال والمخاوف. ومن المتوقع أن تغير البيانات التي تجمع السياسات والمناقشات الوطنية والدولية، وأن تعزز مشاعر المواطنة العالمية، وأن تبني مستودعاً للحلول المستمدة من عدد كبير من الناس للتحديات العالمية. وشجع الأمين العام جميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين على الاستفادة من الذكرى السنوية لبيان قيمة المنظومة، والعمل على نحو أوثق لضمان أن تكون الاتصالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة مقاربة ومتوائمة استراتيجياً، وكل ذلك بهدف دعم عقد العمل ومساعدة الأمم المتحدة على تشكيل نفسها لتلبية الاحتياجات في المستقبل.

ثالثا - تحسين المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وبث روح الابتكار فيها

24 - في عام 2019، واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى جهودها الرامية إلى تعزيز وتنسيق الإصلاحات المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية عن طريق تعزيز ودفع عجلة التنسيق والاعتراف المتبادل بالسياسات والممارسات الإدارية والمواءمة بينها. وظل عمل اللجنة راسخاً في الولايات الناشئة عن قراري الجمعية العامة 226/67 و 243/71، والقرار 251/74 الصادر مؤخرًا، التي أعرب فيها عن دعم العمل الجاري بشأن مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال بهدف زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والكفاءة والمساءلة والمصادقية في منظومة الأمم المتحدة.

25 - وفي عام 2019، ركزت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى جهودها على تعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تركز على الضحايا لمكافحة التحرش الجنسي، ولا سيما فيما يتعلق بتوافر القدرات البشرية

والإمكانات في مجال التحقيق على نطاق المنظومة؛ والشروع في وضع استراتيجية إطارية للموارد البشرية للقوى العاملة في منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز إدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة؛ والالتزام بالسعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية في مجال الإدارة؛ ومواصلة تعزيز المواطنة والاعتراف المتبادل بممارسات تسيير الأعمال، بما في ذلك تشجيع زيادة التعاون في مجال المشتريات؛ وتطبيق ممارسات مبتكرة على وظائف الإدارة.

ألف - التصدي للتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة

26 - بتشجيع من الدعم الذي قدمته الجمعية العامة في قرارها 251/74 للتصدي للتحرش الجنسي، واصلت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لهذا الموضوع من خلال فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وتمثلت أهدافها في كفالة الالتزام بنهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء التحرش الجنسي، وتعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تركز على الضحايا، وتعزيز بيئة العمل الآمنة والشاملة للجميع على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

27 - وخلال السنة المشمولة بالتقرير، بذلت فرقة العمل جهوداً متضافرة لكفالة أن تترجم جميع السياسات والأدوات التي وُضعت خلال السنة السابقة ترجمة ملموسة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع التحرش الجنسي داخل مؤسساتها ومكافحته ومعاقبته مرتكبيه. وفي نفس السياق، حققت فرقة العمل النتائج الإضافية التالية: (أ) وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك لمنع التحرش الجنسي أثناء المناسبات التي تقيمها الأمم المتحدة أو فيما يتعلق بها؛ (ب) وضع مجموعة تتضمن 14 معياراً لتوجيه الإنشاء الفعال لخطوط المساعدة والخطوط الساخنة المخصصة للإبلاغ عن التحرش الجنسي وغيره من أنواع سوء السلوك، بهدف اقتراح نهج مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وضع آلية موحدة لجمع البيانات وتحليلها على نطاق المنظومة استناداً إلى استبيان شامل للمنظومة بشأن تحسين الإبلاغ عن التحرش الجنسي، لإتاحة إجراء مقارنة بين حالات التحرش الجنسي داخل الكيانات وفيما بينها وعلى مر الزمن.

28 - وانصب تركيز جهود فرقة العمل في المقام الأول على تعزيز التحقيقات، نظراً لأن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي في الوقت المناسب وبكفاءة عنصرٌ رئيسي في التصدي للتحرش الجنسي وأولويةٌ معلنة للأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين. ولهذا الغرض، أنشأت فرقة العمل فريقاً عاماً فرعياً معنياً بتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات وتحسين التحقيقات فيما يتصل بالتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وشملت أعمال الفريق العامل الفرعي ما يلي: (أ) وضع نموذج للتحقيق في التحرش الجنسي يتضمن نهجاً يركز على الضحايا؛ (ب) تحسين التواصل مع الضحايا وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة طوال فترة التحقيق والعملية التأديبية، بما في ذلك اتباع منهجية مشتركة في إجراء المقابلات باستخدام أفضل الممارسات الدولية؛ (ج) تحسين فهم واستخدام الإطار القانوني المتوفر والأساليب والفرص المستخدمة لجمع وتحليل وتقديم أفضل الأدلة المتاحة عن التحرش الجنسي؛ (د) استخدام الأدلة الجنائية الرقمية لدعم التحقيقات.

29 - وفي إطار جهود مكافحة التحرش الجنسي، تشارك كل من رئيس فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في الدعوة إلى عقد الاجتماع المشترك الثاني للجنة الدائمة المشتركة بين

الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المخصص لهيئات التحقيق بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي والتحرش الجنسي بهدف تعزيز قدرات التحقيق فيما يتعلق بحالات الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي في جميع كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها. وتمثلت أهداف الاجتماع المشترك في تعزيز الحوار البناء وتوثيق التنسيق بين هيئات التحقيق، وتحقيق التجانس بين المعايير، ومواءمة الأساليب، وكفالة الاتساق، وتعزيز القدرات في جميع جوانب قطاع تقديم المعونة وإدماج نهج يركز على الضحايا.

باء - النهج الابتكارية في إدارة الموارد البشرية

30 - أطلقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في نيسان/أبريل 2019، بالاشتراك مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، واتحادات الموظفين ومجموعة تركيز من شبكة الأمم المتحدة للشباب⁽¹⁰⁾، مسار عمل للتداول على نحو أشمل وبطريقة متكاملة بشأن مستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة. وتتبع هذه المبادرة من مناقشات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن آثار التكنولوجيات الرائدة في عمل منظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة 11 أعلاه)، وهي مناقشات أفضت إلى الاستراتيجيتين اللتين وافق عليهما مجلس الرؤساء التنفيذيين على نطاق المنظومة بشأن مستقبل العمل، ومستقبل التعلم والتعليم، وإلى وضع نهج استراتيجي وخريطة طريق لدعم تنمية القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي. وتستند المبادرة أيضاً إلى نقاط تتعلق بتطور القوة العاملة العالمية في الأمم المتحدة الذي أبرزته شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة في عام 2016. وتضطلع اللجنة بعملها في هذا الميدان في ظل سياق عالمي متغير تعمل فيه منظومة الأمم المتحدة، وتحركه أساساً تحديات ناشئة في المجالات الجيوسياسية والاجتماعية والمالي ومجالات التنمية والسلام والأمن، إلى جانب تأثير التطورات التكنولوجية الكبيرة وغيرها من التطورات العلمية في أسواق العمل.

31 - وقررت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في إحدى نتائج مناقشاتها، العمل من أجل وضع استراتيجية إطارية للموارد البشرية بشأن القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة وأنشأت فرقة عمل متعددة الوظائف معنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً بهذا العمل. وإذ تسترشد فرقة العمل برؤية تطلعيه وبأفضل الممارسات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تعكف على النهوض بعملها من خلال نهج ثلاثي الأبعاد يتمثل فيما يلي: (أ) دراسة الطرائق التعاقدية المستدامة الجديدة؛ (ب) اقتراح عناصر لتعزيز ثقافة تنظيمية تمكينية وتجربة إيجابية للموظفين؛ (ج) الاستفادة من بيئة العمل الرقمية التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة. وتستحق هذه المجالات أن تُتخذ بشأنها إجراءات مشتركة وعلى نطاق المنظومة، وهي تتيح فرصاً لقيام فرادى الكيانات بتجريب مبادرات يتوخى أن تستهلها كيانات أخرى وتستعملها كمراجع ومعايير.

⁽¹⁰⁾ أنشئت "شبكة الأمم المتحدة للشباب: عناصر للتغيير" في عام 2016، وهي شبكة عالمية وشاملة للجميع تعمل على نطاق الأمم المتحدة من أجل رؤية مشتركة للأمم المتحدة تجسد على نحو كامل المبادئ التي تدافع عنها. وشبكة الأمم المتحدة للشباب التي تضم أكثر من 1500 عضو من جميع كيانات الأمم المتحدة في أكثر من 80 مركز عمل تُظهر قيمتها بوصفها فضاء على نطاق الأمم المتحدة لجمع الأفكار من عدد كبير من الأشخاص، ومنصة لريادة وتحفيز الابتكار والتجريب انطلاقاً منها، وآلية تعمل من القاعدة إلى القمة لتحقيق التغيير الثقافي لإعمال قيم الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.young-un.org/.

32 - وتعاونت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكة الموارد البشرية التابعة لها، تعاوناً نشطاً مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في مجموعة من مساعي الاستعراض والإصلاح، بما في ذلك استعراض شامل لنظام تسوية مقر العمل واستعراض للمنهجية الحالية المستخدمة في تحديد حزمة أجور الموظفين المعيّنين محلياً. وواصلت شبكة الموارد البشرية عملية التبادل الداخلي للخبرات والحوار مع الجهات الشريكة الخارجية بشأن أفضل الممارسات والابتكارات في مختلف مجالات إدارة الموارد البشرية. وشمل ذلك تنظيم حلقة عمل مخصصة لمستقبل العمل، نظمت واستضيفت بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بهدف تحديد مجالات العمل الاستراتيجية لكفالة أن تظل المنظمات الدولية أرباب العمل المفضلة للمواهب الجديدة. وفي عام 2019، واصلت المنظمات المشاركة في شبكة الموارد البشرية تشغيل المركز العالمي لخدمات الموارد البشرية المشتركة المنشأ حديثاً - تصنيف الوظائف والتحقق من الجهات المرجعية⁽¹¹⁾.

33 - وفي عام 2019 أيضاً، ودعمًا لالتزام الأمين العام القوي بتعزيز إدماج منظور الإعاقة في المنظومة، اعتمدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة⁽¹²⁾ التي تتضمن سياسة على نطاق المنظومة بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإطاراً للمساءلة. وكانت الاستراتيجية نتيجة عملية بدأها الأمين العام في نيسان/أبريل 2018 بهدف تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم على نطاق المنظومة، واسترشد في وضعها باستعراض مؤسسي واسع النطاق قاده المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورسخت الاستراتيجية أعلى مستويات الالتزام ورؤية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة في العقد المقبل، واستهدفت وضع إطار مؤسسي لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 وغيرهما من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات الإنمائية والإنسانية. وفي الأشهر التي تلت ذلك، كثفت شبكة الموارد البشرية تبادل الممارسات الجيدة من أجل جذب أفراد القوة العاملة من ذوي الإعاقة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وجرب بنجاح معرض إلكتروني للمهن مشترك بين المنظمات كان موجهاً للمرشحين ذوي الإعاقة بالتعاون مع إحدى الجهات الشريكة الخارجية.

جيم - استراتيجية الاستدامة البيئية في مجال الإدارة

34 - على نحو ما ورد أعلاه فيما يتعلق بالنداء المشترك لمجلس الرؤساء التنفيذيين الموجه من منظومة الأمم المتحدة إلى مؤتمر قمة المناخ (انظر الفقرة 9 أعلاه)، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على المرحلة الأولى من استراتيجية الاستدامة البيئية في مجال الإدارة، وهو ما يشكل خطوة هامة نحو تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية في إدارة برامج منظومة الأمم المتحدة وعمليات الدعم الخاصة بها وضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة قوية للأخريين. ومن المتوقع إدماج الالتزامات في استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، تشمل طائفة أوسع نطاقاً من عناصر الاستدامة البيئية والاجتماعية لسياسات كل كيان ووظائف البرمجة والدعم الخاصة به، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضعها، من خلال فريق إدارة البيئة، بدعم من مرفق الأمم المتحدة المستدامة⁽¹³⁾.

⁽¹¹⁾ <https://onehr.webflow.io/our-services-job-classification>

⁽¹²⁾ www.un.org/en/content/disabilitystrategy/

⁽¹³⁾ يقدم مرفق الأمم المتحدة المستدامة، وهو إحدى مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم إلى مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في قياس وخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة وتحسين أدائها العام في مجال الاستدامة، وتعزيز الحياد المناخي وتحسين كفاءة استخدام الموارد في ممارسات تسيير الأعمال (www.greeningtheblue.org).

دال - تبسيط ممارسات تسيير الأعمال ومواءمتها

35 - في إشارة مباشرة إلى قرار الجمعية العامة 243/71 وتقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: وَعُدْنَا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة (A/72/684-E/2018/7)، استمر العمل بهدف زيادة تعميم مبدأ الاعتراف المتبادل. ووقع 17 من الرؤساء التنفيذيين حتى الآن بيان الاعتراف المتبادل⁽¹⁴⁾. وكان الاعتراف المتبادل أيضاً محل تركيز جزء مخصص من الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر 2019، استهدف التوصل إلى فهم مشترك للمبادئ التي أكدها البيان، والتعلم من الخبرات المشتركة والمساهمة في مواصلة تطوير ذلك النهج، وخصوصاً فيما يتعلق بتفعيله في الميدان.

36 - وفي قراري الجمعية العامة 226/67 و 243/71، طُلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استكشاف مزيد من فرص التعاون في مجال المشتريات. واستجابة لذلك، واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى جهودها الرامية إلى تعزيز الاعتراف المتبادل ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال تحت مظلة بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وهي بوابة المشتريات المشتركة التي تجمع بين موظفي المشتريات في الأمم المتحدة ومجتمع الموردين. وفي كانون الثاني/يناير 2020، وصل عدد البائعين المسجلين في هذه البوابة إلى ما يقرب من 240 000 بائع. وتستمر عدة مبادرات أخرى أطلقت في عام 2019، بما في ذلك: (أ) مبادرات الإدارة الاستراتيجية للبائعين، التي شملت حلقات دراسية دولية في مجال المشتريات أقرتها شبكة المشتريات التابعة للجنة؛ (ب) وضع منهجية مشتركة على نطاق الأمم المتحدة من أجل حصر الوفورات في المشتريات وحسابها والإبلاغ عنها على نحو متسق في جميع المنظمات؛ (ج) اعتماد نماذج مشتركة للمشتريات، جاءت نتيجة لعملية استعراض مستفيضة ضمن الفريق العامل المعني بالتنسيق التابع لشبكة المشتريات.

37 - وعلاوة على ذلك، واصلت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى عملها بشأن مواءمة العقود المصرفية، عن طريق توسيع نطاق استخدام الاتفاقات المصرفية المحلية المشتركة لتشمل كمبوديا ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2019، مما أدى إلى انخفاض عام في الرسوم المصرفية والمخاطر التشغيلية.

38 - ووافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2018، على اختصاصات فرقة عمل متعددة الوظائف معنية بإدارة المخاطر، أنشئت لمواءمة عمليات وممارسات إدارة المخاطر في منظومة الأمم المتحدة. ووضعت فرقة العمل، في إطار المرحلة الأولى من خطة عملها، نموذجاً مرجعياً لنضج إدارة المخاطر. وأقرت اللجنة، في دورتها المعقودة في نيسان/أبريل 2019، النموذج لاستخدامه كأداة للإدارة والاتصال من أجل مساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحديد مراحل نضجها الحالية والمستهدفة بغرض توفير أساس لمواصلة التحسين. وأجرت

⁽¹⁴⁾ حتى الآن، وقع هذا البيان الرؤساء التنفيذيون في الأمانة العامة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

فرقة العمل بعد ذلك عدة تقييمات ذاتية تجريبية لاختبار النموذج والتصديق عليه. ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل، التي بدأت في أيار/مايو 2019، في إطار ثلاثة مسارات عمل متباينة: (أ) وضع توجيهات عملية لإعداد بيان تقبل المخاطر؛ (ب) وضع مجموعة أدوات لتوجيه ترسيخ إدارة المخاطر في صياغة الاستراتيجيات وتخطيطها وتنفيذها؛ (ج) إطلاق منصات أو مستودعات لإتاحة تبادل أفضل الممارسات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك المعلومات عن الجهات الشريكة المنفذة.

39 - واستجابة للالتزام الأمين العام المستمر بتوفير واجب العناية لأفراد الأمم المتحدة في جميع البيئات التي توجد فيها المنظمة، أحرزت فرقة العمل المعنية بواجب العناية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقدماً كبيراً، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام أدوات مبتكرة، مثل زيادة توسيع منصة حجز تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأماكن الإقامة، والرحلات الجوية، والنقل، والعيادات والمستشارين في الميدان؛ وتطبيق إلكتروني لنصائح السفر من أجل المساعدة في تحديد مواقع توافر الدعم لأفراد الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وتقديمه. وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، قدمت فرقة العمل تقريرها النهائي، الذي تضمن بيان رؤية ومجموعة من المبادئ الأساسية من أجل مكان عمل يتحقق فيه مزيد من الصحة والسلامة والاحترام على نطاق الأمم المتحدة؛ ومشروع إطار للأفراد المنتسبين، والاحتياطيين وغير الموظفين في الأمم المتحدة؛ وإرشادات عملية لإدماج السلامة والصحة المهنتين في عمليات الإدارة المركزية للمخاطر. ووافقت اللجنة على إنشاء منتدى معني بالسلامة والصحة المهنتين، بقيادة منظمة الصحة العالمية من أجل: (أ) القيام بدور هيئة تقنية متعددة التخصصات مشتركة بين الوكالات لتعميم مراعاة السلامة والصحة المهنتين والأدوات التي تضعها فرقة العمل في منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تنسيق القواعد والمعايير ذات الصلة وتقييمها واستكمالها؛ (ج) مواصلة تطوير منهجيات إدارة المخاطر المتصلة بالسلامة والصحة المهنتين؛ (د) تعزيز إدماج إدارة المخاطر المتصلة بالسلامة والصحة المهنتين في عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

هاء - الابتكار في مجال الإدارة

40 - واصلت اللجنة في عام 2019 أنشطتها المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للتشغيل البيئي الدلالي للوثائق المعيارية ووثائق الهيئات التداولية. والمشروع، الذي تشارك في قيادته كل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، حقق نتائج هامة، كان منها: (أ) نظاماً لمحددات الموارد الدولية المتعلقة بالأهداف والغايات والمؤشرات، استناداً إلى المبادئ المتعلقة بالبيانات المفتوحة المرتبطة⁽¹⁵⁾، وُضع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وبيان اعتماد بشأنه⁽¹⁶⁾؛ (ب) مشروعاً لتطبيق قدرات تعلم الآلات على قرارات الجمعية العامة لتحسين إمكانية الحصول على المعلومات واسترجاعها من أجل تقديم دعم أفضل لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة.

⁽¹⁵⁾ نتاج محددات الموارد الدولية على الموقع الشبكي لمكتبة داغ همرشولد: <http://metadata.un.org/sdg/?lang=en>.

⁽¹⁶⁾ وُقِع البيان حتى الآن من قبل وكلاء الأمين العام للإدارات الثلاث المذكورة أعلاه، وكذلك من قبل الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

41 - وحافظت شبكة المالية والميزانية على تركيزها على النهج الابتكارية في مجال الشؤون المالية، اعترافاً منها بضرورة أن تدرس مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية الدور الذي يمكن أن يؤديه الابتكار والتشغيل الآلي في تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الشؤون المالية. وانطلاقاً من مؤتمر الشبكة لعام 2018 الذي عقد بشأن مستقبل الشؤون المالية، دعت الشبكة في اجتماعها السنوي الذي عقد في تموز/يوليه 2019 مجموعة متنوعة من الخبراء للحديث عن الإنجازات الابتكارية في الميدان. وتبادل الخبراء الأفكار والآراء التي تُشجع على تعزيز الابتكار في مهام الإدارة المالية في منظومة الأمم المتحدة.

42 - وعلاوة على ذلك، ظهرت الحاجة إلى التنسيق الأوثق بين الوكالات من المناقشات المختلفة التي دارت بين الشبكة الرقمية والتكنولوجية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وغيرها من الشبكات الوظيفية، التي دُعي ممثلوها إلى حضور دورات الشبكة لمناقشة مجالات التعاون الممكنة. ونتيجة لذلك، أنشئ فريقان فرعيان جديان بشأن التحول في أساليب تسيير الأعمال وبشأن الابتكار التكنولوجي، سيستهدفان العمل على زيادة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم الأعمال.

واو - تعدد اللغات

43 - عملاً بقرارات الجمعية العامة 64/54 و 250/69 و 9/70 و 262/71 و 19/72 و 270/73، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين دعم التزام الأمين العام الشخصي بتعزيز تعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودعم منسقه لشؤون تعدد اللغات، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وتشجع الأمانة العامة، بوصفها الكيان الرائد المعني بتعدد اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، اتباع نهج شامل ومنسق بشأن تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة.

44 - ودعمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2019 عمل منسق شؤون تعدد اللغات من خلال استضافة صفحة شبكية مخصص لتعدد اللغات على الموقع الشبكي للمجلس، يشرف عليها منسق شؤون تعدد اللغات، وتضم السياسات والأدوات ذات الصلة على نطاق الأمم المتحدة. وأعدت أمانة المجلس أيضاً منصة تعاونية لتبادل المعلومات بشأن تعدد اللغات فيما بين منظمات الأمم المتحدة. ودعمت أيضاً المنسق في تكوين جماعة للممارسين في مجال تعدد اللغات عن طريق تيسير تعيين جهات تنسيق لتعدد اللغات والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة بشأن السياسات والأدوات المتصلة بتعدد اللغات.

رابعا - مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

45 - وافقت الجمعية العامة في قرارها 283/60 على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية لمنظومة الأمم المتحدة. وأنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعاً مشتركاً التمويل على نطاق المنظومة بشأن اعتماد المعايير، من المقرر أن تنفذه فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية. وقامت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأربع والعشرين التي اعتمدت المعايير بتنفيذها وما زالت تتلقى آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات، مما يدل على التزام منظومة الأمم المتحدة بمواصلة الامتثال للمعايير المتطورة وعلى قدرتها على القيام بذلك من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

46 - وتواصل فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التركيز على مواصلة الامتثال للمعايير وتحقيق الفوائد المتوقعة منها، بما في ذلك زيادة إمكانية المقارنة بين سياسات الإبلاغ المالي وممارساته على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وواصلت فرقة العمل مشاركتها المستمرة في عام 2019 مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يواصل تحديث المعايير وإصدار التوجيهات استجابة لاحتياجات المستعملين وبيئاتهم المتغيرة. وواصلت فرقة العمل رصد أعمال المجلس، والاطلاع على الإصدارات الجديدة والمشاريع المقبلة وتقديم التعليقات إلى المجلس بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2019، استعرضت فرقة العمل ورقات التشاور ومسودات عرض المعايير الصادرة عن المجلس في مجالات الإبلاغ المالي عن محاسبة الإيرادات ومصروفات التحويل، وعقود الإيجار، وقياسات القطاع العام.

47 - وعقدت فرقة العمل اجتماعا في أيلول/سبتمبر 2019، نظرت فيه في مجموعة من المسائل. وشهد الاجتماع تفاعلات مع موظفي مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بورقات التشاور المتعلقة بمحاسبة الإيرادات ومصروفات التحويل، وعقود الإيجار، والخدمات الجماعية والفردية، والإغاثة في حالات الطوارئ. وشهد الاجتماع أيضا تفاعلات مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن الملاحظات والنتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات، ومنع الغش، وجدول أعمال الإصلاح، وحالات تضارب المصالح، والمسائل الناشئة المتعلقة بمراجعة الحسابات. وشملت المجالات الأخرى التي تناولتها فرقة العمل بيانا بشأن الرقابة الداخلية، والأعمار الاقتصادية النافعة للأصول، والتقدم التكنولوجي وأثاره فيما يتعلق بالإبلاغ المالي. وتشكل هذه التفاعلات جزءا من ولاية فرقة العمل المتمثلة في تيسير الحوار فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكفالة الاتساق في تفسير المعايير في مجال الإبلاغ المالي وتطبيقها واستدامتها.

خامسا - تحسين الشفافية والمساءلة

48 - في عام 2019، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تحسين جودة البيانات التي تُجمع في سياق عملياتها السنوية لجمع البيانات، بما فيها البيانات المتعلقة بالموارد البشرية والإحصاءات المالية. وكُرس قدر كبير من العمل من أجل مواءمة الإحصاءات المالية مع معايير الإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي وُضعت في إطار مبادرة مكعب البيانات⁽¹⁷⁾. وشُرع في العمل على وضع النماذج الأولية لخصائص جديدة تدعم تكامل البيانات والعرض البصري والسمات التحليلية لمجموعات بيانات المجلس. ومن المتوقع أن تتزامن التحسينات المدخلة على إمكانية الوصول إلى بيانات المجلس وتوافرها مع بدء تشغيل الموقع الشبكي الجديد للمجلس في أواخر عام 2020.

سادسا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

49 - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال هيئاته الفرعية، الإسهام في برنامج عمل كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة. وعملا بالقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها السابعة والثمانين بالشروع في إجراء استعراض شامل للعملية الاستشارية وترتيبات العمل في اللجنة، استمرت اللجنة

⁽¹⁷⁾ أنجزت مبادرة مكعب البيانات، وهي مبادرة مشتركة بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة انتهى تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر 2018. ووضعت ستة معايير لبيانات الإبلاغ عن المعلومات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.unsystem.org/content/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data.

الإدارية الرفيعة المستوى في إجراء مناقشات مع أعضاء اللجنة واتحادات الموظفين بهدف تعزيز التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. وأجريت المناقشات في إطار فريق اتصال أنشأته اللجنة.

50 - واستمرت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا في اتباع ممارستها الطويلة الأمد المتمثلة في المشاركة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل. وبالإضافة إلى العمل التعاوني الذي تضطلع به شبكة الموارد البشرية فيما يتعلق باستعراض نظام تسوية مقر العمل ومنهجية تحديد أجور الموظفين المعينين محليا، تعاونت الشبكة عن كثب، عن طريق فريقها الميداني ومشاركتها في الأفرقة العاملة، مع اللجنة بشأن مسائل منها استعراض تصنيفات مراكز العمل من حيث المشقة والاستحقاقات الأخرى التي تقضي إلى تعزيز تكافؤ الجنسين، مثل الأحكام المتعلقة بإجازة الأبوين.

51 - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة تعاونهما وحوارهما القائمين منذ وقت طويل، وذلك أساسا من خلال المشاورات الجارية أثناء إعداد الاختصاصات المتعلقة بتقارير الوحدة وصياغة التقارير ذاتها. وعلى وجه الخصوص، دعت شبكة الموارد البشرية أيضا مفتش الوحدة المسؤول عن استعراض ممارسات التنقل فيما بين المنظمات إلى مناقشة موضوعية أكثر تعمقا في إطار دورتها التاسعة والثلاثين. ودُعي مفتش الوحدة المسؤول عن استعراض استخدام الخدمات السحابية في منظومة الأمم المتحدة إلى الاجتماع الثلاثين للشبكة الرقمية والتكنولوجية.

52 - وفي شباط/فبراير 2019، شاركت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في اجتماع يعقد كل سنتين لمدة يومين لجهات التنسيق التي تمثل المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، والتي أسهمت في تقاسم الدروس والخبرات والتعلم المتبادل. وفي كانون الأول/ديسمبر، أتاح اجتماع إلكتروني بين الوحدة وأمانة المجلس إجراء مناقشات بناء بشأن التعاون الحالي والمستقبلي.

سابعاً - الاستنتاجات

53 - في عام 2019، كان مجلس الرؤساء التنفيذيين القوة المحركة لجهود التكامل والاتساق في منظومة الأمم المتحدة، عبر مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية، دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحديات معقدة، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتشجيع التعاون على نطاق المنظومة في التحضير للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، وتحسين وتطوير المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورفاه الشعوب التي تعمل من أجلها.